

من وجه آخر الكبار الشكر بالله إلى واجه الطرائق عن ابن عباس أنه قيل إن الكبار سبع فقال من أكثر  
من سبع وسبع وفي رواية عنه هي إلى السبعين أقرب وفي رواية إلى السبع مائة يعني باعتبار اصناف  
انواعها ونحو كلامه على المباينة بالنسبة إلى من اقتصر على السبع وكان المقتصر عليها اعتد على  
الحدث المذكور وإذا قلنا بالزيادة على السبع المذكورة وهي تسعة لماسباني عدد كبير منها  
وعاليتها ما ورد في الاحاديث يحتاج إلى الجواب عن الحكمة في اقتضائه على السبع ونحو ما  
مفهوم العدد ليس بحجة وهو جواب ضعيف وإنه عليه السلام لا يورد في الحديث ما يورد في غيره  
فيجب الأخذ بالزيادة وإن الاقتضاه وقع بحسب المقام بالنسبة للسبيل أو من وقعت له  
واقعة وإن التخصيص على السبع زيادة على عظمها وإن كان التخصيص على عدد لا ينافي  
ازدياده ومن الكبار الزنا والحيلة الخارسة وعقوق الوالد واليمين الغيوس والاحاديث في  
الجور وشرب الخمر وإن لم يسكر في السكر من غيره وقول الزور والبهيمة والظلم والامن  
من بكر الله والقنوط من رجعة الله وسؤال الظن بالله والكواظم والعظم من مضان من غير عدد  
والغضب والسرقة والرشوة والقيادة ومنع الركاوة والديانة والحجامة في الكيل أو الوزن  
والفراغ من الطاعون وشهادة الزور والحكم بغير الحق وعصية الله في الله الفطري قال في  
الفقه وكأنه مخرج في أن الكبر ما ورد فيه وعيد شديد وذكر بعضهم عدم قبول الحجة في  
الحول على ملى شرط النووي الكثر رده السبكي في شرح المنهاج إن لم يكن له عدد ومما انفرد  
في الرواية كما رواه سعد بن منصور عن ابن عباس موقوف على نقطة الامراض في الوصية من  
الكبار يا سنان دعيه والنسائي من فواع رجليه ثقات ذكره في الفقه وأقره ومما شتم إلى كبر  
وغير ذكره اسم على القاضي من مرس الحسن في الفقه ايضا ومنها الظهار والخمسة والتميم  
الشهادة والكتب على النبي صلى الله عليه وسلم ونسب الفحشاء وقرب المسلم والسباع  
إلى السلطان وقطع الخمر وقدر المصلاة أو تأخيرها أو الجمع بين الصلاتين من غير عدد  
وأكل الخنزير واليسنة والمواظبة على الصغير والوقوع في أهل العلم وحلة المرأة والنسيان  
الفرار والوص في الخيف وإن كان الكاهن وعد بعضهم تلك الصفقة وفسرها الخمر وحج على  
الامام وترك السنة وفسرها الخروج عن الجماعة وعد بعضهم ترك الواجبات الغورية مطلقا  
واجبة إذا انقضت وأحراق الجوانق وإشباعها من زوجها بالاسباب وترك الامور المألوفة والعنف  
عن المنكر مع القدرة وهي لقب المنكر بالكبرية وعدم التزهد من البول والقوب بعد الفجر  
ومنعوا من السبل فضل الماء ومنع طروق الخيل والشرب في انية الذهب والاكل ولقبه وجوه  
الاستعمال ولذلك الحصة ودخل في القتل العمد وشبهه وكذا الخطا إذا كان القنوك والدوا

دارم

دارم واجتنبها محله أو في الاشهر الحرم والخليفة بل ذلك فاحشة فوق الكبرية وهذه سبعون كبيرة كما  
قال ابن عباس وإذا اعتبرت باعتبار اصناف انواعها زاد كبرية تحت كبرية الحرم وهذه سبعون كبيرة  
اضرب في حد الكبرية فقال قوم هي ما يلحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب أرسنة وقيل هي العصية  
الموجبة للحد وهي التي ترجع هذا الميل والاول هو الموالفة لما ذكره عند فصول الكبار التي لهم  
عدد واشتاتارا وكما قال السمع وشهادة الزور ولا حذفتها وقال بعضهم كاذب وإن به وعيد  
أوجدها ولعلنا وقيل ان كما قالوا بعد عليه ما للحن والحناب أو شرع فيه حد هو كبرية قال في  
الفقه وهو العمد قال شيخنا قال ابن عبد السلام لم يرفع للكبرية على صاحبها من الاعتراف عند  
ما ذكره من عن حدها إلى حد السبيل للعدالة فقال لا يجوز في حد الكبرية أن يكون له ثلث من تكلم  
بالدين ورفعة المانة في سبلة الحدالة ولا جزع لا يؤخذ بذلك بل يفتي حسن الظن بصاحبها  
لا يخطو الحدالة قال وهذا الحسن مما يزيل حد الفتن من الآخر وقال الماوردي هو ما توجب  
الحد أو يوجه إليها أو عيب أو في كلامه المتنوع لا السبيل قال الشيخ شيخنا قال الخليفة في  
المنهاج ما من ذنب الا وفيه صغيرة وكبيرة وقد تنقلب الصغيرة كبيرة لغيره نعمتها القها  
وتنقلب الكبيرة فاحشة لذلك الا الكفر بالله فانه أكبر الكبار وليس من رده صغيرة قلت  
بمع ذلك فانه ينقسم إلى فاحش ونجس ثم ذكر الخليفة امثلة لما قال في ثلث النقص  
لغير حق كبيرة فان قلنا صلا أو فاعا أو ذار حراما أو حرما أو في الشهر الحرام فهو فاحشة  
والزنا كبيرة فان كان لحيلة الجار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة والاول  
كالفاخرة مع الاجنبية صغيرة فان كان مع امرأة الاب أو حليلة الام أو ذات رحم فكبيرة  
وسيرة ما دون النصاب صغيرة فان كان المسروق منه لا يملك غيره ووافي عنه غرما إلى الضعف  
مؤكدة في الحال في امثلة ذلك وفي الكفر منه ما تنعكف لكن هذا عنوانه وهو من حسن  
لا بأس باعتباره وداره على شدة المقدسة وخفيا والله اعلم انتهى من الفقه كذا  
ونحسب انفراد قد يدخل بعضها في بعض كما هو خذ من الفقه ايضا كالنسيب في حق الوالد  
وهو داخل في العقوق وقتل الوالد وهو داخل في قتل النفس والزنا حيلة الجار وهو داخل في  
الزنا والبهيمة والخلع أو اسم الحيانة لشماعها ويدخل الجميع في السرقة والغصب الا ان دخل في  
السرقة وهو داخل في السرقة وشهادة الزور وهي داخل في قول الزور واليمين الغيوس وهي داخل  
في اليمين الفاجرة والقنوط من رجعة الله كالايا من رجعة الله والمعتد من كل ذلك ما ورد في  
قوله داخل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والانتقال عن المحبة والزنا  
والسرقة والعقوق واليمين الغيوس والاحاديث في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والبهيمة